

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري International financial institutions as a mechanism to combat administrative corruption

د. رقاب محمد
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو

Mohamed03reggab@gmail.com

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

ط.د مختاري لحسن*
المركز الجامعي الشريف بوشوشة آفلو

l-mokhtari@cu-aflou.edu.dz

مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

تاريخ إرسال المقال: 2023 /04 /30 تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /14 تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

الملخص:

أدى الانتشار الكبير لظاهرة الفساد الإداري على المستوى الدولي، الى تحرك المؤسسات الدولية بكل أصنافها للتصدي لهذه الظاهرة، واهمها نجد المؤسسات المالية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذان سخرّا كل الجهود للمساهمة في التصدي لمختلف جرائم الفساد، بآليات واستراتيجيات طويلة وقصيرة المدى، ومع ذلك فهي تواجه عدة صعوبات تقف عائقا في سبيل التصدي بفعالية اكبر لجرائم الفساد المختلفة.

الكلمات المفتاحية:

الفساد، مكافحة الفساد، المؤسسات المالية الدولية، الفساد الدولي.

Abstract:

The great spread of the phenomenon of administrative corruption at the international level has led to the movement of international institutions of all kinds to address this phenomenon, the most important of which is the financial institutions represented by the International Monetary Fund and the World Bank, which have devoted all efforts to contribute to addressing various corruption crimes, with long- and short-term mechanisms and strategies, yet they face several difficulties that stand in the way of addressing more effectively various corruption crimes.

Keywords:

Corruption, anti-corruption, international financial institutions, international corruption.

مقدمة:

يعتبر الفساد الإدارى بجميع صوره المجرمة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة من أخطر أنواع الجرائم المنتشرة حول العالم، وهذا راجع لخصوصية هذا النوع من الجرائم من حيث صعوبة اكتشافها وصعوبة تحديد مرتكبيها، حيث أصبح مشكلة عابرة للحدود وهو يعد من نتائج العولمة السلبية، فلم يعد يعني دولة واحدة فقط، ولهذا أصبح موضوع مكافحة الفساد عن طريق مختلف المنظمات الدولية مطلباً أساسياً للتصدي لهذه الجرائم، وخاصة المنظمات الدولية المالية التي يقع على عاتقها عبء كبير في محاربة وإيجاد حلول شاملة وبصفة دائمة لهذا النوع من الجرائم.

ويتمثل الهدف من دراستنا هذه في التعرف الى أهم آليات مكافحة جرائم الفساد على الصعيد الدولي، وذلك من خلال التطرق الى المؤسسات المالية الدولية ودورها في التصدي لمختلف صور جرائم الفساد الإدارى.

كما يتطلب التصدي لجرائم الفساد الإدارى على المستوى الدولى برامج وآليات متخصصة في مكافحة الفساد، وهذا ما سعت إليه المؤسسات المالية الدولية، وعليه نطرح التساؤل التالى: فيما تتمثل أهم آليات واستراتيجيات المؤسسات المالية الدولية في التصدي لجرائم الفساد على المستوى الدولى؟

وإعتمدنا في دراستنا لموضوع المنظمات المالية الدولية المعنية بمكافحة الفساد، على المنهج الوصفى التحليلي وذلك عن طريق توضيح الاطار المفاهيمي للمنظمات الدولية المالية الحكومية بصفة عامة، إضافة الى تحليل الآليات القانونية والمؤسسية التي اعتمدتها هذه المنظمات في مكافحة الفساد الإدارى على كافة المستويات والتصدي له.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا موضوع دراستنا الى بحثين: حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مفهوم وخصائص المؤسسات المالية الدولية، ثم دراسة اهم المؤسسات المالية الدولية جهودها المبذولة في التصدي لظاهرة الفساد الإدارى على المستوى الدولى.

المبحث الأول : المقصود بالمؤسسات الاقتصادية الدولية

تعتبر المؤسسات المالية من المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من كتابات ودراسات الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية، باعتبارها حجر الأساس في النشاط الاقتصادي لاي مجتمع، بالإضافة الى أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، حيث أن العملية الإنتاجية داخلها ونشاطها بصفة عامة يتم ضمن مجموعة بشرية تتعامل فيما بينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتكون من عناصر مادية ومعنوية مكمل بعضها.¹

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات المالية الدولية ونشأتها

ستتطرق في هذا المطلب الى تعريف المؤسسات المالية الدولية أولا ثم الى تاريخ نشأتها ثانيا:

أولا: تعريف المؤسسات المالية :

نظرا لحدثة المصطلح اختلف فقهاء القانون الدولي في وضع تعريف محدد للمنظمات الدولية، فكثرت التعريفات الفقهية في هذا الاطار غير أنها تتفق جميعا من حيث المضمون، ويرجع سبب الاختلاف الى إن كل فقيه يعتمد في تعريفه للمنظمة الدولية على احد العناصر المكونة لها، ويمكن إجمال هذه العناصر في أنه كي تنشأ منظمة دولية لابد من تتفق مجموعة من الدول على إنشائها لكي تحقق هدفا مشتركا بينها، شرط أن يكون هذا الهدف مشروعاً.²

ومن الفقهاء من عرفها على أنها "شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء".

كما عرفها فقهاء آخرون على أن المنظمة الدولية هي "المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة".

كما تعرف المنظمات غير الحكومية المؤسسات المالية الدولية على أنها مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار، وتكون مملوكة للدول الأعضاء بها، تعمل هذه المؤسسات على توفير التمويل والمعونة الفنية

¹ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998م، ص48.

² إبراهيم خليفة، الوسيط في القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2016، ص61.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

والمشورة في مجال السياسات والأبحاث وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية، بالإضافة الى عمل عدد معتبر من المؤسسات المالية على توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار في الدول النامية.³

بالإضافة الى تعريف المكتب الدولي لعمل المؤسسة، والذي يعتبرها مكان لمزاولة النشاط الاقتصادي وله سجلات مستقلة، وعليه فان المؤسسة قد تكون مشروعاً أو فرعاً أو شركة، كما تعتبر أيضاً مجموعة من الموارد البشرية والمالية المنظمة والمهيكلية، والتي تخضع لأهداف دقيقة وتسير على أساس طريقة معينة في عملية تسييرها.

كما تعرف المؤسسات المالية الدولية: "بأنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي الى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول كما تعرف كذلك بأنها "مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعاً من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضاء عما توفره من بإزالة القيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد".

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للمؤسسات المالية الدولية هي منظمات حكومية تسعى إلى المحافظة ودفع عجلة التنمية في الدول المتخلفة كما تعمل على إزالة العوائق وتحافظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالمي وهي مؤسسات تقوم بتمويل المشروعات الحكومية والخاصة، التي تحول دون دمجها في لاقتصاد العالمي والعمل على استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي.

ثانياً: نشأة المؤسسات المالية الدولية :

بالرجوع الى نشأة المؤسسات المالية نجد أن السبب يعود الى فكرة جاءت خلال المؤتمرات الدولية، وبالتالي فان هذه المنظمات تعتبر امتداداً لهذا النوع من المؤتمرات، ويعود ذلك لان قيامها جاء بهدف

³ ورقة لمنظمات الغير حكومية، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2017، ص 12.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

معالجة المسائل والمشاكل المشتركة بين الدول، إضافة إلى اتخاذ القرارات الجماعية فيما يتعلق بعدة أمور دولية، بحيث تتكفل بالبحث عن مواقف من المشاركة من أجل القيام بالممارسات الفعلية، غير أن هذه المؤتمرات لم تقم بفرض إرادتها عليها، وأن هذه المنظمات متمتعة بإرادة ذاتية مستقلة من الدول الأعضاء إضافة إلى سكرتارية مستقلة، وكذا حقها في إصدار مجموعة من القرارات.⁴

كما أنها تتكون من مجموعة من الأشخاص وذلك عن طريق أشخاص آخرين غير ممثلين للدول وتتمثل فيما يعرف بالإدارة المدنية للمنظمة الدولية أو الموظفين الدوليين، حيث أن سلطاتها الذاتية جاءت عن طريق تفويض حقيقي من الدول الأعضاء.⁵

ويشير مصطلح المؤسسات المالية الدولية أو ما يعرف (IFI) إلى منظومة المؤسسات المالية الدولية إبان معاهدة بريتون وودز في عام 1944 .

وقد عاشت هذه المؤسسات منذ تأسيسها مرحلتين متميزتين أثرت تأثيرا بالغا في سياساتها العامة، وتعتبر المرحلة الأولى مرحلة ازدهار اقتصادي وامتدت من 1945 إلى 1970، أما الثانية فهي مرحلة أزمت متكررة وتبدأ من بداية عقد السبعينات وتستمر إلى الآن.⁶

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن هذه المؤسسات الدولية كانت ولا تزال تعمل لصالح الاقتصاد الرأسمالي العالمي بشكل عام والاقتصاد الرأسمالي الأمريكي بشكل خاص، والعمل على تصدير الرأسمالية كنموذج اقتصادي - اجتماعي للبلدان النامية وعبر أساليب مختلفة وغير ديمقراطية من خلال فرض سياستها الاقتصادية، ومن خلال عناوين مختلفة منها سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة العلاج بالصدمة وغير ذلك، كانت ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب والمهيمن الرئيسي على إدارة وتوجيه هذه المؤسسات الدولية.⁷

⁴ مفهوم المنظمات الدولية <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع : 20-04-2023.

⁵ تكواشت رانية، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق العولمة، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18 ، العدد 03، 2020، ص119.

⁶ حيدر يونس كاظم، المؤسسات المالية الدولية "نشاتها ومراحل تطورها"، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، ص 210.

⁷ يوسف كاظم رشك، نشأة المؤسسات المالية الدولية، آثار الافتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة، ص40.

المطلب الثاني: أدوار المؤسسات المالية الدولية والأهداف التي أنشئت لأجلها:

من خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق الى أهداف المؤسسات المالية الدولية أولا ثم التعرف على:

أولاً: أدوار المؤسسات المالية الدولية :

تسعى المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى رفع قدرات الدول الأعضاء في دفع الجهود للبناء الشامل الاقتصادي والتنموي، ويمكن حصر هذه الأدوار من خلال:

1- توفير التمويل وذلك من خلال تقديمها للقروض وبعض المنح لمساعدة الدول على تحقيق الأهداف المتفق عليها، وذلك من خلال التشاور مع سلطات البلد، بالإضافة إلى إن هذا التمويل يكون مدعماً باستثمارات محددة في البنية الأساسية، وقد يكون برنامجاً مخصصة لقطاع معين، فالبنك الدولي مثلاً يقوم بتقديم قروض تهدف إلى تمويل مشاريع خاصة بالنقل أو القطاع الزراعي أو الطاقة الكهربائية وغيرها.

2- تشجع المؤسسات المالية الدولية على وضع وانتهاج المعايير والقوانين المتعارف عليها دولياً والمتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية، وهذا الإجراء يطور المؤسسات المحلية، ويساعد الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي لتحقيق وتشجيع التنمية المستدامة.⁸

3- تدعيم جهود السلطات الوطنية في تصميم سياسات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة بالتشاور مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول النامية، وذلك من خلال تبنيها لبرامج التثبيات الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

4- توفر المؤسسات المالية الدولية التدريب في إطار مشروع معين تقوم بتنفيذه الدولة التي تريد الاستفادة منه، ويمكن أن يتم من خلال مناهج دراسية أو ورشات عمل أو حلقات تعتمدها مؤسسات التدريب التابعة لمؤسسات التمويل الدولية.

⁸ زايدي عبد العزيز، تأثير المؤسسات المالية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير شير منشورة، (الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، 2006، ص 25.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

بعبارة أخرى، فإن هناك تعاون بين المؤسسات المالية الدولية مع مختلف الهيئات ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية مثل المؤسسة بناء القدرات الأفريقية واتحاد البحوث الاقتصادية الأفريقية، وذلك لتسهيل نقل المعرفة وتدعيم البحوث الاقتصادية.⁹

ثانيا : أهداف المؤسسات المالية الدولية :

تسعى المؤسسات المالية الدولية من خلال البرامج والسياسات التي تقترحها على الدول الأعضاء إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت سببا في إنشائها.

1 -الأهداف الرئيسية الظاهرة للمؤسسات المالية الدولية:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى إليها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:¹⁰

أ - تشجيع وتنمية التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية.

ب- العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف.

ج - العمل على تطوير وتوسيع التجارة الدولية، وتحقيق النمو المتوازن للمساعدة على تحقيق مستويات عالية من العمالة والدخل وتنمية الموارد الإنتاجية.

د - العمل على تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي.

ه - تقديم المساعدة الفنية والمشورة في شتى المجالات المالية والاقتصادية.

و - تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل لأغراض متعددة في مقدمتها معالجة الاختلال سواء في الميزانية أو ميزان المدفوعات.

ي - العمل على توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق و البنك متاحة للدول الأعضاء وفق شروط محددة وذلك من خلال التسهيلات التمويلية التي يقدمها صندوق النقد الدولي مثل تسهيل التمويل

⁹ كاظم راشد، مرجع سابق، ص46

¹⁰ نجم الدليمي، دور المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 4165،
مناح على الرابط: <http://137817.in.ahewar.org/1p?aid=370581> &T1 = تاريخ الإطلاع يوم 25
أفريل 2023 على الساعة 22:05.

التعويضي وتسهيلات الصندوق الممتدة وغيرها من التسهيلات والتي تخضع لشروط معينة مقابل الاستفادة منها.¹¹

هذا فيما يخص الأهداف الرئيسة للمؤسسات المالية الدولية، ورغم إنها ظهرت للعالم بأهداف تسعى من خلالها إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إلا إن لهذه المؤسسات أهداف أخرى خفية تسعى لتحقيقها.

2- الأهداف الفرعية الخفية للمؤسسات المالية الدولية:

على الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية ظهرت للعالم بمجموعة من الأهداف التي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على سلامة النظام النقدي والمالي العالميين، إلا أن لهذه المؤسسات أهداف خفية تسعى للوصول إليها.¹²

أ- الهيمنة المالية:

إنّ الهدف الرئيسي للمؤسسات الدولية هو الاستحواذ المستمر وغير المشروع على ثروات الشعوب، وخاصة شعوب الدول النامية وإفكارها وإذلالها والعمل على استثمار رؤوس أموال هذه الدول، وخاصة الغنية منها لصالح الاقتصاد الرأسمالي وقبول الودائع المالية، وخاصة من الدول المنتجة للنفط بهدف تعظيم الأرباح لصالح الطغمة المالية والتحكم بهذه الأموال من قبل البنوك والشركات الغربي.¹³

ب- الهيمنة الاقتصادية:

يظهر الهدف المعلن لصندوق النقد والبنك الدوليين تجاه الدول النامية على أنه تقديم المساعدة للدول الأعضاء في هذه المؤسسات الدولية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم القروض، ومعالجة الاختلال في الموازنة العامة للدول وميزان المدفوعات، إلا إن واقع الحال والفعل لم يتم الالتزام به

¹¹ الموقع <http://www.alhewar.org>، "نجم الدليمي، "دور سياسة المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على اقتصاديات البلدان النامية"، الحوار المتمدن، العدد 1425، دون صفحة. تاريخ الإطلاع يوم 25 أفريل 2023 على الساعة 22:05.

¹² خبابة عبد الله السياسية السعوية في إطار العولمة الاقتصادية، الإسكندرية - مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية، 2009، ص 333.

¹³ يوسف كاظم ركش، مرجع سابق، ص 42

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

وتطبيق أهدافه، فالذي حصل هو إن هذه الدول تحولت إلى بلدان مصدرة لأهم الموارد الطبيعية نفط، غاز" والأيدي العاملة الماهرة، وبنفس الوقت تحويلها إلى سوق لتصريف فائض الإنتاج الرأسمالي بهدف الحصول على الأرباح الخيالية، وإيقاع هذه الدول في فخ المديونية الخارجية.¹⁴

المبحث الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في التصدي لظاهرة الفساد

سعت المؤسسات المالية الدولية للتصدي لظاهرة الفساد على المستوى الدولي بشتى الطرق والوسائل، وعليه سنحاول في هذا المبحث التعريف بأهم المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وأهم الطرق المعتمدة من طرفهما للتصدي للفساد الإداري.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في التصدي لظاهرة الفساد

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لمفهوم صندوق النقد الدولي من خلال تعريفه وتوضيح أهم شروط الانضمام إلى عضويته في أولاً، ثم التطرق إلى أهم الجهود التي يقوم بها الصندوق في سبيل التصدي لظاهرة الفساد الإداري ثانياً.

أولاً : مفهوم صندوق النقد الدولي

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بالتعريف بصندوق النقد الدولي كعنصر أول، ثم التطرق ثانياً لأهم صور حالات الفساد حسب تقديره، وثالثاً التطرق إلى شروط انضمام أي دولة إلى صندوق النقد الدولي.

01 - تعريف صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، تم إنشائه بموجب معاهدة دولية سنة 1945 بهدف العمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقره في واشنطن العاصمة الأمريكية، يقوم بإدارته أعضاء يشملون جميع دول العالم تقريباً، ويعد صندوق النقد الدولي

¹⁴ نجم الدليمي، دور المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 4165، متاح على الرابط: <http://137817.in.ahewar.org/1p?aid=370581> &T1 = تاريخ الإطلاع يوم 25 أبريل 2023 على الساعة 22:15.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، والذي يقصد به نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين مختلف البلدان.¹⁵

فهو بذلك يستطيع التأثير بصفة جدية في إرغام الحكومات على أن تتخذ إجراءات وسن تشريعات ملائمة لتحقيق كبر قدر من المصداقية والشفافية،¹⁶ كما انه بإمكان الدول الأعضاء فيه أن تستفيد من موارده لمعالجة العجز الدائم الذي يطرا على موازين مدفوعاتها، كما لا يشترط للعضوية في الصندوق أن تكون الدولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة، ويحق لكل دولة الانسحاب من الصندوق أما في حالة عجزه عن الوفاء بالتزاماته المحددة في الاتفاق يحرم من حقه في السحب من موارد الصندوق، أما اذا استمر العجز لفترة طويلة فيرجى منه الانسحاب في هذه الحالة.¹⁷

02 - حالات الفساد المحددة حسب صندوق النقد الدولي:

تتمثل الحالات السلوكية التي تعتبر جرائم فساد بالنسبة لصندوق النقد الدولي في ما يلي :

أ - الممارسات المرتبطة بإنفاق الأموال العامة في غير المجالات المحددة لها.

ب - تورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل جمركية وضريبية.

ج - إساءة استخدام احتياطي العملات الصعبة من قبل هؤلاء الموظفين.

د - استغلال السلطة من قبل المشرفين على المصارف.

¹⁵ بورزام رمزي ،دور المؤسسات المالية الدولية في مكافحة الفساد ،مخبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة على القانون، جامعة سطيف 2 ،ص97.

¹⁶ IMF s Approach to promoting Good Governance and combating corruption : A Guide تاريخ الإطلاع يوم 24 أبريل على الساعة 22:05 /external.perbs.22:05 .www.inf .org

¹⁷ احمد فرحات ، مدونة سياسية بعنوان "صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول، الموقع الالكتروني http_ahmadfarnblogpost com-p-blogpaghtml تاريخ الإطلاع يوم 26 أبريل 2023 على الساعة 16:45.

هـ - الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتخذ الصندوق موقفاً حازماً من الدول التي تعد رشوة الموظفين الحكوميين في الدول الأخرى نوعاً من نفقات ترويج الأعمال وتستوجب الإعفاء.¹⁸

03 - شروط العضوية في صندوق النقد الدولي :

يعمل الصندوق على مساعدة الدول في حل مشاكلها الاقتصادية عن طريق تقديم القروض والاستثمارات الفنية وهذا ما جعل بلدان العالم يلجئون إلى الصندوق لشدة معاناتهم من حالة العجز في موازين مدفوعاتهم مما أدى بالصندوق وضع شروط للانخراط فيه وكسب العضوية وهذه الشروط تتمثل في:

أ - تحديد عملتها بالذهب أو بعملة أجنبية.

ب - الالتزام بالاتفاقية و احترام الشروط الموضوعية.

ج - حرية دخول وخروج الدول من الصندوق.

د - يجب على كل عضو جديد أن يقدم حصته في مدة لتتجاوز 30 يوماً.

هـ - لدراسة طلب دخول أي دولة إلى الصندوق يجب أن يكون الطلب كتابي.

و - تحدد المدة بشهر لقبول أو رفض الطلب وهذا في حدود التفاوض مع الدول الطالبة للانخراط.¹⁹

ثانياً: استراتيجية صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد وأهم العقبات التي تواجهه في هذا المجال :

¹⁸ محمد حسن خمو المزوري، دور المنظمات الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2010، ص 149 .

¹⁹ موقع صندوق النقد الدولي:

– “<http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm#3>”. IMF. Retrieved 2007-09-24. External link in |title= (help تاريخ الإطلاع يوم 22 أبريل 2023، على الساعة 18:10.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

يعتبر مكافحة الفساد اهم مطلب من اجل تحقيق نمو واستقرار كلي اقتصادي، حيث أن انتشار الفساد يقوض عملية إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويقوم بأضعاف الإشراف المالي ويضر في نهاية الأمر بعملية النمو الاقتصادي من خلال أضعاف قدرة الدولة على القيام بأداء وظائفها الأساسية، وكذا تضخيم تكاليف عمليات المشتريات الحكومية، كما يؤدي أيضا لانخفاض الإيرادات العامة وزيادة اعتماد البلدان على تمويل البنك المركزي لها²⁰، وبالتالي يقدم تقرير صندوق النقد الدولي اربع استراتيجيات الصندوق لمكافحة الفساد :

- تعتبر الشفافية مطلبا أساسيا، وعليه يتوجب على البلدان الاعتماد على المعايير الدولية لشفافية المالية العامة للدولة والقطاع المالي ككل.
- وجوب الملاحقة القضائية، والقيام برسم اطار فعال لمكافحة عملية غسيل الأموال وهذا للتقليل من تبييض عائدات الأموال، تعزيزا لسيادة القانون في الدولة.
- السعي لإلغاء القيود التنظيمية وتبسيط الإجراءات، يعد حجر الزاوية في استراتيجية مكافحة الفساد بطريقة عملية وفعالة.
- القيام بوضع اطار قانوني محدد بوجود مؤسسات فعالة لضمان الردع والرقابة.²¹

ومن جمل الضوابط التي أقرها صندوق النقد الدولي سعيا منه لمحاربة الفساد، تلك التي اعلن عنها سنة 1997 والتي جاء فيها تعليق الصندوق لمساعداته المالية لأي دولة يثبت في حقها أن عدم تجاوز مشاكلها الاقتصادية سببه الفساد الحكومي،²² ذلك أن الصندوق اكتشف أن تلك المساعدات تتحول الى مجالات أخرى وليست تلك المخصصة لها، حيث صرح الصندوق أن مليارات الدولارات ضاعت بسبب هذه الممارسات الفاسدة التي قام بها الموظفون الرسميين والحكوميين دون ادنى استفادة للشعوب التي

²⁰ بورزام رمزي ، مرجع سابق، ص،99

²¹ تقرير صندوق النقد الدولي حول مكافحة الفساد الصادر في نشره الصندوق الإلكتروني في 2016/05/11 المنشور في الموقع الرسمي للصندوق : WWW imf org تاريخ الإطلاع يوم 23 أفريل 2023 على الساعة 19:20.

²² الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007 ، ص 92 ، 93

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

تحتاجها،²³ وفي إطار المساعدة الفعالة في مكافحة الفساد حدد الصندوق مجالين أساسيين ليساهم في ذلك وهما :

المجال الأول: المتمثل في السعي لتطوير إدارة الموارد العامة والذي يشمل إصلاح الخزينة وإدارات الضرائب ونظم المحاسبة والتدقيق وإجراءاتها.²⁴

المجال الثاني: المتمثل في خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وخلق بيئة أعمال نظامية تشمل القوانين التجارية والقوانين المتعلقة بالضرائب.²⁵

أولاً: أهم إصلاحات صندوق النقد الدولي في إطار مكافحة الفساد: والتي نذكر منها ما يلي:

- 1- الإصلاحات القضائية لكفالة النزاهة والاستقلال، وبناء القدرات.
- 2- إصلاح الخدمة المدنية والإصلاحات المؤسسية الأخرى لتحسين تدفق المعلومات وزيادة حوافز الأمانة وحسن الأداء في الوقت الذي تثبط فيه عدم الأمانة.
- 3- تبسيط نظم الضرائب والقواعد التنظيمية.
- 4- استخدام المزادات، ومخططات العطاءات التنافسية، والآليات التنظيمية المستندة إلى السوق، حيثما أمكن لتقليل الاستئثار البيروقراطي.
- 5- تدعيم قوانين تمويل الحملات والأحكام الخاصة بتضارب المصالح.
- 6- تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الجماهيرية الأخرى.²⁶

²³ احمد محمود نهار ابو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون ، 2010 ص 60

²⁴ احمد محمود نهار ابو سويلم، نفس المرجع، ص 66

²⁵ الضريفي محمد، الفساد بين الاصلاح والتطور الاداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2008، ص 51.

²⁶ كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة، محمد جمال إمام، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 288 و 306

ثانيا: سياسة الصندوق للحدّ من ظاهرة الفساد :

اعتمد الصندوق سياسة حجب المساعدة المالية عن البلدان التي يهدد فيها الكسب غير المشروع بتقويض برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث اصدر المجلس التنفيذي للصندوق في عام 1997 تقرير يدعو فيه إلى أتباع سياسات وإنشاء مؤسسات ونظم إدارية تقضي على الرشوة والغش في إدارة الموارد العامة.²⁷

تشجيع الإدارة السليمة للحكم في الدول الأعضاء عبر تقديم ثلاثة أنواع من الدعم وهي، المشورة حول السياسات، والدعم المالي، والمعونة الفنية، فبالنسبة للنوع الأول يتم الدعم عبر عملية الرقابة والمشاورات الدورية مع كل من الدول الأعضاء التي يتوجب عليها إصدار ما يسمى بتقرير مشاورات المادة الرابعة. أما بالنسبة للدعم المالي فإن القروض التي يقدمها الصندوق تحتوي مكونات لها علاقة مباشرة بتحسين ممارسات إدارة الحكم. أما فيما يتعلق بالمعونة الفنية فيقدم الصندوق مثلاً مساعدات لتقوية إدارة الضرائب والجمارك وعدد من الجوانب التي هي عرضة للفساد والممارسات غير السليمة.²⁸

ثالثا: أهم العقوبات التي تواجه الصندوق في التصدي لظاهرة الفساد

تقف العقوبات التي يعاني منها الصندوق كحاجز أمام مختلف استراتيجياته لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري، أهمها تدخل الدول الكبرى في إتخاذ قراراته وضغطها عليه عن طريق مبدأ القوة، ما يمثل سيطرة غير مباشرة على القرارات التي يتخذها من طرف هذه الدول، وبالتالي تصبح القروض الممنوحة من طرف هذه الدول أداة ضغط سياسي على الدول النامية، بالإضافة الى نقص الشفافية لدى الصندوق والتي تعد ركيزة أساسية لمكافحة الفساد، فنجد مثلاً غياب المناقشة العلنية في الصندوق من اجل معرفة معايير التي على أساسها تتمح القروض لدى دول معينة وترفض لدول أخرى، بالإضافة الى اتسام القرارات الصادرة عن الصندوق بعدم احتوائها على كامل المعلومات التي من حق الدول الاطلاع عليها

²⁷ مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، تشرين الثاني، 1998، ص15، منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع الآتي:

[http://www.Pogar.Org/Publications/finances/antic or/fighting Corruption98-Pdf](http://www.Pogar.Org/Publications/finances/antic%20or%20fighting%20Corruption98-Pdf) تاريخ الإطلاع يوم 23 أبريل 2023 على الساعة 18:05.

²⁸ إبراهيم فريد عاكوم، دارة الحكم والعلومة، وجهة نظر اقتصادية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2006، ص 71.

ومعرفتها ، وهذا ما يجعلها تحت رحمة الصندوق والذي يخض بدوره لرغبات الدو الكبرى المتحكمة فيه، ما يجعل الصندوق غير قادر على مواجهة الفساد سواء الدول الأعضاء فيه أو الدول الأخرى المتعاملة معه.²⁹

المطلب الثاني: البنك الدولي ودوره في مكافحة الفساد الإداري

سنحاول التطرق من خلال هذا المطلب الى مفهوم البنك الدولي واهم أهدافه التي أسس من أجلها أولاً، ثم التطرق الى استراتيجية البنك في التصدي لظاهرة الفساد الإداري.

أولاً: مفهوم البنك الدولي: وهنا نتطرق الى تعريف البنك الدولي في العنصر الأول، وأهم الشروط الموضوعية للانضمام إليه والأهداف التي أنشأ لأجلها:

01 - تعريف البنك الدولي:

تم إنشاء البنك الدولي من خلال مؤتمر بريتون وودز واعتمد وسيلتي الإقراض وضمان القروض للقيام بإعماله³⁰، حيث يعتبر مؤسسة اقتصادية عالمية توأم لصندوق النقد الدولي، كما يعد البنك الدولي المؤسسة المسؤولة عن إدارة النظام المالي على المستوى الدولي، والسهر على تطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فيه ،وعليه فان مسؤوليته تتحدد أساساً على سياسات التنمية والاستثمار والإصلاح الهيكلي وتخصيص مختلف الموارد في القطاعين الخاص والعام.³¹

ويقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، اللذان يشكلان معاً البنك الدولي، التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية إلى حكومات البلدان النامية.

²⁹ دور الصندوق الدولي في مكافحة الفساد المنشور في موقع : http://ahmadfar.bmogspot.com/p/biog.page_758.htm تاريخ الإطلاع يوم 23 أفريل 2023 على

الساعة 17:30

³⁰ شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية، ط1، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 108.

³¹ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية- منظماتها- شركاتها- تداعياتها، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص79-80

وينصبّ تركيز المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرًا، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فيساعد البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية.³²

02 - شروط الانضمام لعضوية البنك الدولي :

أ - التقدم بطلب الى البنك الدولي يبين جميع البيانات والحقائق التي يطلبها البنك ، وتصبح الدولة عضوا بصفة رسمية في البنك بعد صدور قرار مجلس المحافظين.

ب - أن تتمتع الدولة طالبة العضوية بالسيادة الكاملة، حيث لا يمكن قبول دولة ناقصة أهلية أو مستعمرة.

ج - ان تكون الدولة عضوا في صندوق النقد الدولي، ويعتبر هذا اهم شرط للانضمام للبنك الدولي³³

03 - كما يسعى البنك لمجموعة من الأهداف والتي تأسس من أجلها ومن أهمها:

أ - إقراض الدول الأعضاء فيه للقيام بأعمال التنمية الاقتصادية للنمو ببلدانها.

ب - السعي لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص عن طريق الضمانات التي يقدمها البنك.

ج - المساعدة الفنية قصد إعداد برامج للقروض وتنفيذها، وكذا تنفيذ الاستثمارات طويلة الأمد.

د-السهر على نمو التجارة العالمية والمحافظة على استقرار موازين المدفوعات وذلك بتشجيع الاستثمار في الأموال الدولية قصد النهوض بالموارد الإنتاجية للدول الأعضاء فيه.³⁴

ثانيا: استراتيجية البنك الدولي لمواجهة ظاهرة الفساد واهم العقبات التي تواجهه في هذا المجال:

بغرض تحقيق اكبر قدر من النجاح وتحسين البيئة المؤسسية من اجل التطوير، وجب على المؤسسات العالمية المقرضة التوجه مباشرة نحو السيطرة على ظاهرة الفساد ومختلف أشكال الاحتيال

³² <https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf>

³³ دور الصندوق الدولي في مكافحة الفساد المنشور في موقع :

http://ahmadfar.bmogspot.com/p/biog.page_758.htm

³⁴ محمد المجذوب، التنظيم الدولي، ط8 منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 662.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

المالي،³⁵ وعليه فإن أهم النقاط التي ركز البنك عليها في مواجهة الفساد هو العمل على تحسين إدارة الحكم وإصلاح مؤسسات الدول التي تتعامل معه³⁶، كما قام البنك بوضع عدد من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على التصدي لظاهرة الفساد، وأهم هذه الاستراتيجيات :

01 - الاستراتيجية الوقائية: وتمثل في:

- تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد، ولاسيما فيما يتعلق بتصميم برامج مكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية ومؤسسات الإقراض والتنمية الإقليمية.
- منع أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة كافة من قبل البنك.
- عدّ مكافحة الفساد شرط أساسياً لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الإقراض.
- تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.³⁷

02 - الاستراتيجية الردعية:

إضافة الى الجانب الوقائي المتخذ من طرف البنك الدولي في مجال مكافحة الفساد، فإنه يقرر كذلك جزاءات في حق المخالفين للشروط والالتزامات التي يفرضها، وهذا بغية الكشف عن الفساد وقمعه خاصة في المشاريع التي يمولها البنك الدولي، حيث طالت عقوباته عدة شركات من خلال شطبها أو إقصائها، وكانت عقوبة الإقصاء لمدة عشر سنوات اقصى عقوبة قررها البنك فيما تعلق بقضايا فساد، إضافة الى قيامه بإيقاف عدة مشاريع قام بتمويلها بسبب وجود شبهات وادعاءات متعلقة بالفساد، وهذا ما يوضح أن البنك الدولي يضع مسألة مكافحة الفساد ضمن أهم أولوياته في برامجه التنموية.³⁸

³⁵ سوزان روز اكرمان، الفساد والحكم - الأسباب - العواقب - والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص 325.

³⁶ نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي: أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد22، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 102.

³⁷ زياد عربية، الفساد، أشكاله، أسبابه، ودوافعه، آثاره، مكافحته وإستراتيجيات الحد من تناميته، معالجته، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005، ص 10.

³⁸ محمود رمزي: الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 198.

3- أهم العقبات التي تواجه البنك الدولي:

واجه البنك الدولي في ما يتعلق بقضايا التنمية عدة عقبات واعتبارات سياسية من الدول المتلقية للقروض، من حيث إمكانية التعرض الى القضايا السياسية وأساليب الحكم فيها، فقد أظهرت عديد تجارب التنمية في مختلف الدول خاصة الإفريقية، أن فساد النظام السياسي فيها كان السبب الأول في فشل برامج التنمية فيها،³⁹ فهي تقف عائقاً أمام كفاءة وفعالية برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁴⁰، كما بينت الدراسات التي قام بها البنك الدولي أن الحكومات التي يصل الفساد فيها الى أعلى الدرجات، تعتبر الأقل في مستوى نجاح مشاريع البنك، وبالتالي فإن نجاح تلك المشاريع مرتبط بمساعدة البنك لهذه الدول على تحسين نوعية الحكومة بصفة عامة.⁴¹

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يتضح لنا أن مكافحة الفساد الإداري عن طريق المنظمات الدولية المالية يكتسي أهمية بالغة في مكافحة هذه الظاهرة، وخاصة فيما يتعلق بالدور المهم لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا المجال، ذلك من خلال وضعهما لاستراتيجيات وبرامج طويلة الأمد، وذلك بهدف إعادة تطهير وإصلاح المنظومات الإدارية والسياسية لها، والتي تعد حسب تقارير المنظمات الدولية السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة الفساد في البلدان النامية والتي ينتشر فيها بشكل كبير، بالإضافة الى وضعهم لشروط و ضوابط صارمة تمثل نوعاً من الرقابة القبلية والبعدية لكل دولة تريد الانضمام أو التعامل مع هذه المنظميتين، وهذا تجنباً لإهدار المال العام والقضاء على كل ما من شأنه المساعدة في انتشار ظاهرة الفساد الإداري، لكن وبالمقابل وجب التأكيد على وجود نقص وعدم فعالية لهذه المؤسسات في اطار برنامجها في مكافحة الفساد، وذلك راجع لعدة عقبات أهمها سيطرة الدول

³⁹ حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، بحث منشور على شبكة الأنترنت على الموقع الإلكتروني <http://www.nauss.edu.Sa> تاريخ الإطلاع يوم 22 أفريل 2023 على الساعة 20:35.

⁴⁰ حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 140.

⁴¹ سوزان روز أكرمان، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط 1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 321.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإداري

العظمى عليها واستغلال كوسيلة ضغط على البلدان الضعيفة ، وكذا غياب الشفافية والنزاهة في تعاملها مع الدول التي تتعامل معها.

وعليه ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة ارتئي أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي نرى أنها فعالة نوعا ما، في معالجة هذه المشاكل والعقبات التي تواجه طريق المنظمات المالية الدولية في التصدي لظاهرة الفساد الإداري وهي :

- العمل على الحد من العقوبات التي تحول دون قيام المؤسسات المالية الدولية بدورها في الرقابة على مصادر الأموال غير المشروعة.

- العمل على زيادة التعاون الدولي بين هذه المؤسسات وأشخاص المجتمع الدولي فيما يخص التصدي لجرائم الفساد.

- تكوير وعصرنة أدوات عمل المؤسسات المالية ، خاصة فيما تعلق بالمعلومات البنكية والتحقق من الأرصدة، ومنحها مزيد من الحرية في ما يخص الرقابة الإدارية البنكية.

- عمل المؤسسات الدولية بصفة اكبر على توعية الدول النامية بماهية جرائم الفساد الإداري ومدى الخطورة التي تشكلها في سبيل التنمية الاقتصادية للدول.

- تعزيز مبادئ الشفافية والحياد في اتخاذ هذه المؤسسات لقراراتها ووضع تقاريرها الخاصة بمنح القروض، وتوضيح المعلومات اللازمة للدول المقترضة والمتعاملة معهم.

- السعي لتفعيل دور القضاء والعمل على استقلالية اتخاذه ما يراه مناسب ،وتكوين قضاة متخصصين في مجال الجرائم الاقتصادية بصفة عامة.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 01 - إبراهيم خليفة ،الوسيط في القانون الدولي العام، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2016.
- 02 - إبراهيم فريد عاكوم، دارة الحكم والعولمة، وجهة نظر اقتصادية، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2006.

- 03 - أحمد محمود نهار ابو سويلم، مكافحة الفساد، دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.
- 04 - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000.
- 05 - حيدر يونس كاظم، المؤسسات المالية الدولية "نشاتها ومراحل تطورها"، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية.
- 06 - سوزان روز اكرمان، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- 07 - شيماء عبد الستار جبر الليلة، العولمة والمنظمات الدولية المالية، ط1، دار أيله للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 08 - الضريفي محمد، الفساد بين الإصلاح والتطور الإداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 09 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006.
- 10 - كيمبرلي آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة، محمد جمال إمام، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة 2000.
- 11 - محمد المجذوب، التنظيم الدولي، ط8، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
- 12 - محمود رمزي، الأزمة المالية والفساد العالمي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 13 - ناصر داداي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 1998.
- 14 - نواف سالم كنعان، الفساد الإداري والمالي، أسبابه، آثاره، وسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، العدد 22، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
- 15 - ورقة لمنظمات الغير حكومية، المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2117م.

المؤسسات المالية الدولية كآلية لمكافحة الفساد الإدارى

16 - يوسف كاظم رشك، نشأة المؤسسات المالية الدولية، آثار الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية على الموازنة العامة.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

01 - زايدي عبد العزيز، تأثير المؤسسات المالية على الوضع الاجتماعى فى الجزائر من 1989-2005، رسالة ماجستير شير منشورة، (الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، 2006.

02 - محمد حسن خمو المزورى، دور المنظمات الدولية فى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الموصل، 2010.

رابعا: المقالات

01 - بورزام رمزي، دور المؤسسات المالية الدولية فى مكافحة الفساد، مخبر تطبيق التكنولوجيا الحديثة على القانون، جامعة سطيف 02.

02 - تكواشت رانية، دور المؤسسات المالية الدولية فى تحقيق العولمة ، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 03، 2020.

03 - زياد عربية، الفساد، أشكاله، أسبابه، ودوافعه، آثاره، مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميّه، معالجته، مجلة دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، العدد 16، 2005.

سادسا: المواقع الإلكترونية

01 - أحمد فرحات ، مدونة سياسية بعنوان "صندوق النقد الدولي ودوره فى تحديد سياسات الدول، الموقع الإلكتروني [http_ahmadfarnblogpost com-p-blogpaghtml](http://ahmadfarnblogpost.com-p-blogpaghtml)

02 - تقرير صندوق النقد الدولي حول مكافحة الفساد الصادر فى نشرة الصندوق الإلكترونية فى 2016/05/11 المنشور فى الموقع الرسمي للصندوق : www.imf.org. تاريخ الإطلاع يوم 23 أبريل على الساعة 19:20.

03 - حسن ابشر الطيب، أهمية التخطيط لمواجهة الفساد العالمي، بحث منشور على شبكة الانترنت، على الموقع الإلكتروني: <http://www.nauss.edu.Sa>. تاريخ الإطلاع يوم 22 أبريل 2023 على الساعة 20:35.

04 - دور الصندوق الدولي في مكافحة الفساد المنشور في موقع: http://ahmadfar.bmogspot.com/p/biog.page_758.htm. تاريخ الإطلاع يوم 23 أبريل 2023 على الساعة 17:30.

05 - مفهوم المنظمات الدولية <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2023 على الساعة 23:25.

06 - مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، تشرين الثاني، 1998، ص15، منشور على شبكة الانترنت وعلى الموقع الآتي: [http://wwwPogar.Org/Publications/finances/antic or/fighting Corruption98-Pdf](http://wwwPogar.Org/Publications/finances/antic_or/fighting_Corruption98-Pdf) تاريخ الإطلاع يوم 23 أبريل 2023 على الساعة 18:05.

07 - نجم الدليمي، دور المؤسسات المالية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، موقع الحوار المتمدن، العدد 4165، مناح على الرابط: <http://137817.in.ahewar.org/1p?aid=370581&T=1>، تاريخ الإطلاع يوم 25 أبريل 2023 على الساعة 22:05.

08 - الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007: IMF. Retrieved, " <http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm#3>. External link in |title= (help . تاريخ الإطلاع يوم 24 أبريل على الساعة 22:05 .

09 - <https://www.albankaldawli.org/ar/about/history/the-world-bank-group-and-the-imf>. تاريخ الإطلاع يوم 23 أبريل على الساعة 14:15.

10 - IMF s Approach to promoting Good Governance and combating corruption: A Guide .www.inf .org /external.perbs22:05 تاريخ الإطلاع يوم 24 أبريل على الساعة 22:05.